AMNESTY INTERNATIONAL
PRESS RELEASE

رقم الوثيقة=W= AFR 54/106/2004 (وثيقة عامة)
بيان صحفي رقم : OMV
OR أغسطس/آب OMMQ

السودان : التخويف والإنكار – الاعتداءات على حرية التعبير في دارفور

قالت منظمة العفو الدولية في تقرير جديد صدر اليوم إنه عوضاً عن أن تتخذ الحكومة السودانية إجراءات حاسمة لوضع حد لانتهاكات حقوق الإنسان واسعة النطاق التي تُرتكب في دارفور، تسعى إلى تكميم أفواه أولئك الذين يتكلمون عن الانتهاكات.

وتهاجم الحكومة السودانية، التي تتعرض لضغط دولي متزايد، حرية التعبير حتى تسيطر على المعلومات التي يمكن أن تكشف ما إذا كانت الحكومة تفي بالتزاماتها من عدمه.

وقالت أيرين خان الأمينة العامة لمنظمة العفو الدولية إنه "بدلاً من إلقاء القبض على أولئك الذين يرتكبون انتهاكات حقوق الإنسان، تلقي السلطات السودانية القبض على الذين يفضحون مرتكبيها."

ورغم المخاطر، يجاهر الناس وسيواصلون الجهر بمعارضتهم لانتهاكات حقوق الإنسان في دارفور بسبب شعورهم بأنه ليس لديهم شيء آخر يخسرونه.

وفي PM أغسطس/آب سيناقش مجلس الأمن الدولي تقرير الأمين العام حول الوضع في دارفور : "وطالما يتعرض الناس الذين يريدون التحدث علناً عن هذه الانتهاكات للتخويف والاعتقال، تظل الالتزامات التي قدمتها الحكومة السودانية إلى المجتمع الدولي جوفاء"، على حد قول أيرين خان.

ويلاحظ أن حرية التعبير كانت وما زالت غائبة عن المباحثات السياسية الجارية بين الحكومة السودانية والأمم المتحدة أو سواهما. وحرية التعبير ضرورية ليس فقط لأنها حق بحد ذاتها، بل أيضاً لأنها تدافع عن الحقوق الأخرى. وما لم يُسمح للناس بالتحدث بحرية، سيكون من الصعب على الأمم والمراقبين التابعين للاتحاد الأفريقي إجراء تقييم دقيق لأي تقدم محرز في دارفور.

ومن بين الحالات الواردة في التقرير الأخير لمنظمة العفو الدولية تلك المتعلقة بسبعة أشخاص قُبض عليهم لأنهم أدلوا بمعلومات إلى مراقبي وقف إطلاق النار التابعين للاتحاد الأفريقي في أبو دريجة الواقعة بالقرب من الفاشر في NR و NT يوليو/تموز. وبحسب ما ورد ما زالوا معتقلين في مقر الأمن الوطني في الفاشر اعتباراً من OM أغسطس/آب.

كما تحاول السلطات السودانية منع المجتمع المدني من مناقشة أسباب الأزمة والحلول اللازمة لها. فقد قُبض على أشخاص لأنهم قدموا عرائض وحاولوا تنظيم اجتماعات عامة وعارضوا عودة الذين هُجروا جراء النزاع إلى مناطق غير آمنة.

وهناك سيطرة محكمة على الصحافة السودانية المستقلة ويقدم التلفزيون والإذاعة المملوكان للحكومة وجهة نظر أحادية حول الأزمة، حيث يصوران الأنباء التي تتناقلها وسائل الإعلام الأجنبية حول انتهاكات حقوق الإنسان في دارفور بأنها "مؤامرة ضد السودان". وكما قال محام سوداني فإن : "مشكلتنا هي انعدام المعلومات في الخرطوم حول النزاع. فالناس في الخرطوم لا يعرفون ماذا يحدث في دارفور وفي التلفزيون والإذاعة تقول الحكومة إن كل شيء على ما يرام في دارفور وإن الناس يتلقون مساعدات وأن الوضع تحت السيطرة."

وسعت الحكومة السودانية أيضاً للسيطرة على المعلومات المتعلقة بالأزمة من خلال منع الدخول إلى دارفور، رغم الطلبات العديدة

التي قدمتها المنظمات الدولية لحقوق الإنسان، ومن ضمنها منظمة العفو الدولية التي وجَّهت انتقادات إلى الخرطوم.

وينبغي على الحكومة السودانية أن ترفع جميع القيود على الحق في حرية التعبير وتطلق سراح جميع الذين اعتُقلوا لمجرد تعبيرهم عن آرائهم.

ويجب حماية الحق في حرية التعبير في الالتزامات السودانية وفي محادثات السلام وفي أية عملية مراقبة للوضع في دارفور.